متبرعا فقبض فلا رجوع ولو استحق نصفه رجع بنصف العوض او كل العوض

رجع في الهبة او نصفه ممنوعا ومن الرجوع الا ان يرد الباقي واذا تلف الموهوب

واستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب واذا شرط العوض اعتبر تاخر

الهبة قبل القبض والبيع بعده لا البيع مطلقا او لو ضحى بالموهوب او نذر التصدق

به يسقطه ولو وهب عبده المديون من رب الدين فسقط دينه ثم رجع فيه

يعوده وابطله ومنع من الرجوع في رواية او جارية لا حملها صحت الهبة لا

الاستثناء فصل ويجوز العمرى للمعمر في حيوته ولو رثته من بعده ويبطل الشرط

ويجوز الرقبى وابطلها ولو قال جميع مالي او ما املكه لفلان ان مات قبلي كان هبة او مانسب

الي او يعرف لي كان اقرارا ويشترط القبض في الصدقة ولا تصح في مشاع كالهبة

ولا رجوع فيها بعد القبض ولا في الهبة للفقير ولا الصدقة على الغني ويجوز

الصدقة على فقيرين وهي على غنيين لا يجوز ولم يعينوا الثلث على من ندر

التصدق بماله او ملكه ولا عما بملك يخرج في المال جنس ما يزكى وفي الملك الكل

ويحبس قدر النفقة الى ان يكتسب فيحرج مثله والله اعلم نصف الكتاب

كتاب الوقف

الوقف جائز ولزومه بالقضاء

او بتعليق الموت اذا علق به وقالا هو لازم مطلقا فيخرج عن ملكه بالقول

من غير تسليم الى ولي وشرطه ويجيز في المشاع ومنعه فيما يحتمل القسمة

ولا يجوز في المسجد والمقبرة ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفسه وخاصة

فيهما ويجيره من غير ذكر تابيد ويكون للفقراء وان لم يسمهم ولا تدخله في ملك

الموقف عليه ويزيل ملكه عن المسجد بقوله وشرطا افراده وصلوة واحد او

جماعة فيه باذنه وافراز الطريق شرط ولو خوب ما حوله واستغنى عنه

لا يعيده ملكا وخالفه واللزوم في الرباط والخان والسقاية والمقبرة بالحكم

ويجعله بالقول لا باشتهاء لها فيما وضعت له ولا يجيز وقف كل عين منتفع

ملوكة قابلة للنقل مفيدة باقية فيجوز وقف العقار ووقف المنقول بالحمل

وقالا يجوز ما كان تبعا كالحرث والبقر وعبيد الاكرة مع الضيعة

واجاز ما يتعارف وقفه كالمصاحف والكتب والفاس والقدوم والقدور

والجنازة والكراع والسلاح ويفتى به ولا يجوز تمليكه ويجيز القسمة في المشاع